

Distr.: General
4 September 2014

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٤

البند ٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

قرار اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤

[بناء على مقترح نظر فيه في جلسة عامة (E/2014/L.28)]

٢٠١٤/٢٩ - برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان اسطنبول^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ وأقرتهما الجمعية العامة في القرار ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١ الذي أهابت فيه الجمعية بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل اسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نموا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا،

وإذ يشير إلى قراره ٤٦/٢٠١٣ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ المتعلق ببرنامج عمل اسطنبول،

* E/2014/1/Rev.1، المرفق الثاني.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة الاستعمال

14-58516 (A)



وإذ يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ١٨/٦٨ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ يؤكد ضرورة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو منسق وكفالة الاتساق في متابعته ورصده، وإذ يلاحظ الدور الرئيسي لمكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد الوارد بيانه في الفقرة ١٥٥ من برنامج العمل،

وإذ يقر باتساع نطاق مسؤوليات مكتب الممثل السامي وزيادة تعقدها بشكل كبير على مر السنين،

وإذ يلاحظ أن موضوع الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ هو "التصدي للتحديات القائمة والمستجدة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ ومن أجل الحفاظ على مكاسب التنمية في المستقبل"، وأن موضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو "تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ورسم الطريق نحو خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة"،

١ - يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٣)؛

٢ - يعيد تأكيد الالتزام الذي قطعه المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(٤) بمساعدة أقل البلدان نموا في الجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة، ويعيد أيضا تأكيد الاتفاق على تنفيذ برنامج عمل اسطنبول^(٥) على نحو فعال وإدماج مجالات ذات الأولوية بالكامل في إطار العمل الوارد في الوثيقة الختامية بحيث يسهم تنفيذه على نطاق أوسع في تحقيق الهدف الرئيسي لبرنامج العمل وهو تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

٣ - يعيد تأكيد أن تحقيق المستوى اللازم توافره من القدرات المنتجة الجديدة التنافسية في الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات أمر ضروري لاستفادة أقل البلدان نموا من الاندماج في الاقتصاد العالمي بقدر أكبر وزيادة قدرتها على مواجهة الصدمات وتحقيق نمو

(٣) A/69/95-E/2014/81.

(٤) قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق.

مطرّد يشمل الجميع على قدم المساواة والقضاء على الفقر وتحقيق التحول الهيكلي وتوفير العمالة الكاملة المنتجة والعمل الكريم للجميع؛

٤ - **يقرّ** بأن أقل البلدان نموا حققت قدرا من التقدم فيما يتعلق بالكثير من الأهداف والغايات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول مما أفضى إلى حدوث تغيير هيكلي في بعضها، ويعرب عن قلقه من استمرار تفشي الفقر في معظم أقل البلدان نموا واستمرار وجود عقبات هيكلية خطيرة تعوق نموها وانخفاض مستويات التنمية البشرية فيها وانعدام المساواة وتعرضها بقدر كبير للصدمات والكوارث، ويعرب أيضا عن قلقه لأن التحديات التي تطرحها البيئة الاقتصادية العالمية تعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس والقدرة على توسيع نطاق تلك المكاسب لتشمل أقل البلدان نموا جميعها؛

٥ - **يرحب** بالتقدم الذي أحرزه العديد من أقل البلدان نموا في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل من بينها تعميم مراعاته في الوثائق المتعلقة بالتخطيط والاستراتيجيات الإنمائية وثيقة الصلة به، ويهيب بأقل البلدان نموا أن تعمل، بدعم من شركائها في التنمية، على الوفاء بالتزاماتها وأن تعمل على تنفيذ برنامج العمل، بوسائل منها إدماج أحكامه في السياسات الوطنية وأطر التنمية التي تضعها وإجراء استعراضات بصفة منتظمة بمشاركة جميع الجهات المعنية الرئيسية على نحو تام، ويدعو، في هذا الصدد، مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجان الأمم المتحدة الإقليمية والفنية ونظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى دعم تعميم مراعاة برنامج العمل وتنفيذه على نحو فعال؛

٦ - **يرحب أيضا** بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول في أطر التعاون الإنمائي للشركاء في التنمية ويؤكد أهمية ذلك، ويهيب بالشركاء في التنمية أن يواصلوا إدماج برنامج العمل في الأطر والبرامج والأنشطة المتعلقة بسياسات التعاون التي يضعها كل منهم على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، من أجل كفالة تقديم دعم أفضل محدد الهدف يمكن التنبؤ به لأقل البلدان نموا، على النحو المبين في برنامج العمل، وكفالة الوفاء بالتزاماتهم وأن ينظروا في اتخاذ تدابير ملائمة للتغلب على أوجه النقص أو القصور، إن وجدت؛

٧ - **يدعو** جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول، بسبل منها تقديم قدر أكبر من المساعدة الفنية

المتخصصة إلى أقل البلدان نموا في الوقت المناسب، وإدماجه في برامج عملها، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته، وإلى المشاركة على نحو تام في استعراضه على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي، ويدعوها، في هذا الصدد، إلى أن تقدم، في سياق تقاريرها السنوية، تقريراً إلى هيئة إدارتها عن إسهامها في تنفيذ برنامج العمل؛

٨ - **يرحب** بأن صافي المبالغ المقدمة في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا قد ازداد بنسبة ١٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٣ حسب التقدير الأولي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويلاحظ في الوقت نفسه انخفاضاً بنسبة ٩,٤ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٢، ويكرر تأكيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تشكل أكبر مصدر للتمويل الخارجي لتنمية أقل البلدان نموا وتؤدي دوراً هاماً في تنميتها وأنه أحرز تقدم خلال العقد الماضي في زيادة تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا، ويؤكد أن الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر هام للغاية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بها العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا، ويحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا على أن تفعل ذلك؛

٩ - **يرحب أيضاً** بالخطوات التي اتخذت لزيادة فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا وتحسين نوعيتها، ويؤكد ضرورة تحسين نوعية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا عن طريق تعزيز تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق وإمكانية التنبؤ والمساءلة المتبادلة والشفافية والتركيز على تحقيق النتائج في هذا المجال؛

١٠ - **يشير** إلى أن برنامج عمل اسطنبول يلزم البلدان المانحة بأن تستعرض في عام ٢٠١٥ التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية وأن تنظر في تخصيص مزيد من الموارد لأقل البلدان نموا، ويحث في هذا الصدد البلدان المانحة على إعطاء أولوية عليا لأقل البلدان نموا لدى تخصيص الاعتمادات لغرض المساعدة الإنمائية الرسمية، مع مراعاة احتياجاتها وما تواجهه من تحديات معقدة ونقص في الموارد؛

١١ - **يهيب** بأقل البلدان نموا وبشركائها في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل فعال منسق ومتسق سريع الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل اسطنبول بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية،

(ج) التجارة، (د) السلع الأساسية، (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية، (و) الأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) الحكم الرشيد على كافة المستويات؛

١٢ - يهيب بأقل البلدان نموا أن تقوم، بالتعاون مع شركائها في التنمية، بتوسيع نطاق آليات الاستعراض القطري التي تستخدمها حاليا، بما في ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ ورقات استراتيجية الحد من الفقر وإجراء التقييمات القطرية المشتركة وتطبيق أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ونطاق آليات التشاور المستخدمة حاليا. بما يشمل استعراض برنامج عمل اسطنبول؛

١٣ - يهيب بالبلدان النامية أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن، وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب وليس بديلا عنه؛

١٤ - يدعو القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في مجال اختصاص كل منها على نحو يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

١٥ - يرحب مع التقدير بالقرارات التي اتخذتها كيانات مختلفة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتعميم مراعاة برنامج عمل اسطنبول وإدراج أحكامه ذات الصلة في برامج عملها، ويكرر في هذا الصدد دعوته مجالس إدارة جميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة الأخرى إلى أن تحذو حذوها سريعا، حسب الاقتضاء، كل وفق ولايته؛

١٦ - يكرر طلبه إلى الأمين العام أن يدرج المسائل التي تم أقل البلدان نموا في جميع التقارير المتعلقة بالميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وما يتصل بها من ميادين من أجل دعم تحقيق الأهداف الواردة بياها في برنامج عمل اسطنبول؛

١٧ - يشدد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نموا والشواغل التي تعرب عنها في جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وعملياتها؛

١٨ - يشير إلى طلب الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٢٢٤/٦٨ أن ينشئ فريق خبراء رفيع المستوى يتولى مكتب الممثل السامي توفير خدمات السكرتارية له لإعداد دراسة جدوى بشأن إنشاء مصرف للتكنولوجيا وآلية لدعم العلم والتكنولوجيا

والابتكار يخصصان لأقل البلدان نموا من أجل دراسة نطاقهما ومهامهما وصلتهما المؤسسية مع الأمم المتحدة وجوانبهما التنظيمية، ويطلب إلى الأمين العام أن يشكل الفريق في أقرب وقت ممكن وأن ييسر إنهاء أعماله في الإطار الزمني المقرر وأن يحيل تقريره وتوصياته إلى الجمعية العامة للنظر فيها، بهدف بدء تشغيل مصرف التكنولوجيا خلال الدورة السبعين للجمعية، إذا أوصى الفريق بذلك؛

١٩ - يشدد على ضرورة كفالة المساءلة المتبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية عن الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار برنامج عمل اسطنبول، ويكرر تأكيد ضرورة أن يواصل منتدى التعاون الإنمائي أخذ برنامج العمل في الاعتبار لدى استعراضه الاتجاهات في إطار التعاون الإنمائي الدولي وتنسيق السياسات لأغراض التنمية، ويؤكد ضرورة هيئة الإطار المناسب والآليات المناسبة لإقامة حوار منظم بين أقل البلدان نموا وشركائها في التنمية؛

٢٠ - يعيد تأكيد قراره أن يجري في سياق الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠١٥ استعراضا لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، ويدعو المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية واللجان الإقليمية واللجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية وآليات المتابعة المعنية، والمصارف الإنمائية الإقليمية إلى المساهمة في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل ومتابعته والمساهمة بشكل جوهري في مناقشات المجلس وقراراته بشأن الأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يقدم برنامجا إلى المجلس لينظر فيه في دورته لعام ٢٠١٥؛

٢١ - يعرب عن قلقه لأن الكثير من الأهداف والغايات المنشودة في الأهداف الإنمائية للألفية لم يتحقق بعد، وإن كانت أقل البلدان نموا قد حققت قدرا من التقدم في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية، بما يشمل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، ويهيب بالمجتمع الدولي أن يعطي أولوية خاصة لأقل البلدان نموا من أجل التعجيل بإحراز تقدم في تحقيق الأهداف في أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٥؛

٢٢ - يشير إلى ما قرره الجمعية العامة في الفقرة ٢٤ من قرارها ٢٢٤/٦٨ من أنه لا بد أن تولى الاحتياجات الخاصة والأولويات في مجال التنمية لأقل البلدان نموا، بما فيها المجالات الثمانية ذات الأولوية من برنامج عمل اسطنبول، مثل بناء القدرات المنتجة، بسبل

منها التعجيل بتنمية الهياكل الأساسية والطاقة، الاعتبار الواجب في العمليات المكرسة لوضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٢٣ - **يلاحظ** قيام لجان الأمم المتحدة الإقليمية المعنية في عام ٢٠١٣ بإجراء الاستعراضات التي تجرى كل سنتين لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول ويدعوها إلى المواظبة على إجراء تلك الاستعراضات بالتنسيق الوثيق مع عمليات المتابعة على الصعيدين العالمي والقطري وبالتعاون مع مصارف التنمية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية؛

٢٤ - **يلاحظ مع التقدير** أن بلدانا عدة من أقل البلدان نموا أعربت عن اعتزامها استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠، ويدعوها إلى بدء التحضير لذلك ولوضع استراتيجية للانتقال، ويطلب إلى جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، وبخاصة مكتب الممثل السامي، تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد؛

٢٥ - **يقر** بضرورة زيادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بأقل البلدان نموا المضطلع بها في إطار الأمانة العامة وتوحيدها بشكل أكبر من أجل كفالة رصد برنامج عمل اسطنبول ومتابعته على نحو فعال بقيادة مكتب الممثل السامي وتقديم دعم منسق بشكل جيد لتحقيق هدف تمكين نصف أقل البلدان نموا من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠؛

٢٦ - **يشجع بشدة** الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية والجهات المانحة الأخرى على المساهمة في الوقت المناسب في الصندوق الاستثماري دعما للأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي من أجل دعم تنفيذ برنامج عمل اسطنبول ومتابعته ورصده ومشاركة ممثلين لأقل البلدان نموا في الاجتماع الذي يعقده المجلس سنويا لاستعراض تنفيذ برنامج العمل وفي المحافل المعنية الأخرى، ويعرب في هذا الصدد عن تقديره للبلدان التي قدمت تبرعات للصندوق الاستثماري؛

٢٧ - **يرحب** بالعرض الذي قدمته حكومة بنن لاستضافة مؤتمر وزاري بشأن إقامة شراكات جديدة لبناء القدرات المنتجة في أقل البلدان نموا يعقد في كوتونو في الفترة من ٢٨ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤، ويتطلع إلى أن تتكامل أعمال المؤتمر بالنجاح؛

٢٨ - **يدعو** الجمعية العامة إلى النظر في إجراء استعراض شامل رفيع المستوى لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول، وفقا لبرنامج العمل، ويشجع الجمعية على أن تتخذ قرارا في هذا الشأن في دورتها التاسعة والستين، ويلاحظ مع التقدير، في هذا الصدد، العرض السخي الذي قدمته حكومة تركيا لاستضافة اجتماع استعراض منتصف المدة؛

٢٩ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠١٥ في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة" تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل.

الجلسة العامة ٤٧

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٤